ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Asst. lect Ali Abdul Karim Abdul Qader
General Directorate of Education in Maysan
Email: shlemay7@alkadhum-col.edu.iq

Keywords: Sibawayh, commentators on Al-Kafiyah, causes of diptote status, diptotes.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 9Apr 2025
Accepted 5May 2025
Available online 1 Jul 2025

The Causes of Diptote Status between Sibawayh and the Grammarians: The Commentators on Al-Kafiyah as a Model

Abstract

This study explores a key topic in Arabic grammar: the category of diptotes (nouns prohibited from full declension). Scholars, both classical and modern, have extensively examined this topic, investigating the reasons that render certain nouns indeclinable. Over time, it has evolved into a comprehensive field covering both minor and major aspects. The first grammarian to meticulously address and elaborate on this topic, analyzing the speech of the Arabs, was Sibawayh; indeed, the chapter on declinable and indeclinable nouns constitutes an essential part of his seminal work, Al-Kitab. This research focuses on two principal positions regarding the causes of diptote status: the first is that of Sibawayh, and the second is that of the commentators on Al-Kafiyah. Scholars have approached these causes with both agreement and disagreement. The researcher found that many of Sibawayh's cited causes were questions posed to him by Al-Khalil, as reflected in repeated phrases like "I asked Al-Khalil," indicating that most reasons were derived from direct transmission from Arabic speakers. Some early grammarians, such as Al-Akhfash and Al-Mubarrad, differed with Sibawayh on certain points. Meanwhile, the commentators on Al-Kafiyah generally aligned with Sibawayh's views, diverging from him only on two causes, which will be detailed in the main body of the study.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.4327

عِلَلُ المنعِ من الصَّرْف بين سيبويه والنُّحاة
شُرَّاح الكافيّة انموذجاً

م.م علي عبدالكريم عبدالقادر/المديرية العامة لتربية ميسان

الملخص:

تناول البحث باباً من أبواب النحو العربي وهو باب الممنوع من الصرف، وقد درس العلماء قديماً وحديثاً هذا الباب وبحثوا العلل الموجبة لمنع الاسم من الصرف ، وقد توسعوا فيه بحيث أصبح مبحثاً لا يغادره صغيراً ولا كبيراً ، وأول النحاة الذين اعتنوا به وفصّلوا القول فيه واستقصوا كلام العرب هو سيبويه ، إذ يُعد باب ما ينصرف وما لا ينصرف باباً أصيلاً من أبواب الكتاب ، وقد اعتمد الباحث في بحثه على موقفين في دراسة العلل المانعة للصرف، الأول : لسيبويه ، والثاني : شراح الكافية حيث تناول العلماء هذه العلل قبولاً واختلافاً ، وقد وجد الباحث أن العلل التي قالها سيبويه في منع الاسم من الصرف كانت علل سأل عنها الخليل فيكرر سيبويه وسألته ، وسالت الخليل ، وهذا يدل على أن أغلب العلل هي سماع عن العرب ، ونجد أن من المتقدمين من خالف سيبويه في بعض العلل كالأخفش والمبرد ، وأما شراح الكافية فيوافون سيبويه في أغلب ما قاله من العلل ، ويخالفونه في علتين سنذكرها في متن البحث.

الكلمات المفتاحية : سيبويه ، شراح الكافية ، علل منع الصرف ، الممنوع من الصرف .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المقدمة :

الحمد لله مصرف الأمور ، وجاعل الظلمات والنّور ، والصلاة والسلام على خير عباده النبيّ المصطفى وعلى آله ملحُ الأرض وزخرفها وصحبه المنتجبين وسلّم تسليماً كثيراً .

أمَّا بعدُ :

فإنَّ النظرَ في كتاب سيبويه ومدارسة وبحث موضوعاته شغل أفهام العلماء قديماً وحديثاً ، ولا يزال البحث النحوي في الدرس العربي الحديث مَدين بالفضل الأكبر لهذا الكتاب ، وقد تلقى العلماء هذا الكتاب كما تتلقى الأرض حبات المطر ، وقد دفعني حبي للكتاب أن أبحث بعض موضوعاته فوقع اختياري على بحث باب ما ينصرف وما لا ينصرف ومقارنته بغيره من كتب النحو المهمة وهي شروح الكافية لابن الحاجب ، فوسمت بحثي بـ " العلل المانعة من الصرف بين سيبويه وشُرَّاح الكافية" ، ومِن الأسباب الموجبة لمثل هذه الدراسة أن اختلاف العلماء في العلل الموجبة لمنع الاسم من الصرف واختلافهم فيها ، وقد لاحظ البحث أن الكثير من الاختلاف وقع بين العلماء في هذه العلل ، وقد سار البحث يتتبع آراء سيبويه وشُرَّاح كتابه وما يقولونه في علل منع صرف الأسماء ، وعقد البحث مقارنةً بين ما يقوله سيبويه وغيره من العلماء وأخص منهم شُرَّاح الكافية ، وتبعت في بحثي هذا منهجاً تحليلياً وصفياً في معالجة المسائل المبحوثة فيه ، وقد واجهتني مصاعب جمة منها سعةُ مبحث الممنوع من الصرف في الكتاب واختلاف الشراح في تقرير العلل المانعة ، والآراء

المتباينة بين شُرَّاح الكافية في تقرير هذه العلل ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن اختار من العلل ما وقع فيه الاختلاف أو الاتفاق بين سيبويه وشُرَّاح الكافية وتركتُ العلل الأُخرى التي لا خلاف فيها ولا اتفاق اختصاراً للجهد والوقت ، وقسمت البحث على خمس فقرات تناولت في الأولى : علة زيادة الألف والنون في الأسماء ، والثانية : علة العدل ، والثالثة : الجمع المتناهي ، والرابعة : وزن الفعل ، وخامساً: حكم الاسم الذي زالت عنه العلمية والتنكير ، ثُمَّ اعقبتها بخاتمة البحث وضمنتها النتائج ، وقائمة بمصادر البحث ومراجعة ، وقد رجعت في هذا البحث إلى كتب النحو العربي قديماً وحديثاً ككتاب سيبويه ، والأصول في النحو لابن السراج ، والمقتضب للمبرد ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الكافية لابن الحاجب وشرح الرضي على الكافية ، والأزهار الصافية للعلوي ، وشرح ابن فلاح اليمني ، وأيضاً من المصادر المراجع الحديثة كتاب الممنوع من الصرف في اللغة العربية ، لعبدالعزيز سفر، والممنوع من الصرف لإميل بديع يعقوب وغيرها ، وفي الختام ارجو من الله وحد العون والسداد إنه حميد مجيد .

أوّلاً : علة (الألف والنُّون الزائدتان)

توطئة :

في هذه الفقرة ستناول بالبحث علة من علل من منع الصرف ،وهي زيادة الألف والنَّون في أخر الأسماء ، فقد تأتي الأسماء مزيدة بألف ونون وهذه الزيادة تُعد علة مانعة لصرفها، فالأعلام المزيدة بالألف والنُّون من نحو : عُثمان ، ورمضان وغيرها فإنَّ الذي منعها من الصرف العلمية وزيادة الألف والنُّون في آخرها سواء كانت أعلام أشخاصٍ كعثمان أو أشهرٍ كشعبان ورمضان ، أو مدنٍ كأصفهان ، وهذه الأسماء تمنع من الصرف في المعرفة ، وتُصرف في النَّكرة (ينظر : سفر، 2009 :297)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

قال سيبويه : " هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : عَطشانَ ، وسكرانَ ، وعجلانَ وأشباهها ،وذلك أنَّهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنَّها على مثالها في عدَّة الحروف والتحرك والسكون" (سيبويه 1988م، 3/215-216، والزجاج 1982م: 35) .

والعلة المانعة في منع "سكران" وغيرها مما أخره ألف ونون زائدتان أن المؤنث منه على خلاف لفظ المذكر كما أن "حمراء" مؤنثها على خلاف لفظ مذكرها ، فإنها لا تنصرف في المعرفة ولا النكرة ، فـ " سكران" أيضاً كذلك (السيرافي :481/3)، ويضيف السيرافي علة أخرى في المشابهة بين "سكران" و"حمراء" أن زنة المصدر منها واحد ، فكما أن "حمراء" لا تدخلها علامة التأنيث ، فلا تقول "حمراءة" أيضاً لا يصح أن تقول :" سكرانة" فصار الألف والنون فيه كأنه للتأنيث ، وهذه علة سيبويه واعتمدها السيرافي (السيرافي 2006 : 481/3، وينظر : ابن يعيش 2009 : 186/1)

ومذهب سيبويه أن كل نون لا يكون في مؤنثها "فعلى" وهي زائدة كما في نحو : سِرحان ، وعُريان ، وإنسان ، والذي دعاهم ألا يصرفوا مثل هذه الأعلام في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة و

لا نكرة ، فجعلوها بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة (سيبويه :217/3، وينظر : الفارسي ، التعليقة : 41/3 ، مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسي ، لارك، 2013 : 26)، ويذهب المُبرِّد إلى أن كل "فعلان" ليس له " فَعْلى" وكل مما فيه الألف والنون الزائدتان انصرف في النكرة ولم يُصرف في المعرفة ، نحو : عُثمان ، عريان ، وسِرحان (المبرد 2008 : 35/3).

قال الزجاج : " فإذا سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، مثل " عُثمان " وهو "فعلان" من العُثم – وهو الجبر- وكذلك إن سميت رجلاً " إنساناً" لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، مثله "سِرحان" إذا سميت به رجلاً لم تصرفه وصرفته في النكرة " (الزجاج 1982: 36).

والعلة في ذلك عند النُّحاة التعريف وزيادة الألف والنون (ابن يعيش 2009: 191/1)، والعلة عند الزجاج أنه إنَّما امتنعت هذه الأعلام من الصرف في المعرفة ؛لأنَّ آخرها يشبه آخر "سكران" وأنه معرفة ، فإذا نكرته حططته عن التعريف درجة فانصرف في النكرة (الزجاج 1982 م:36)، وإنما انصرف في النكرة دون المعرفة ؛ لأنه خالفة في الحركة والسكون ، وأن "سكران" ليس له مؤنث على حدثه (الزجاج" 36)، وقال الرُّماني : " وينصرف في النكرة ؛ لأنَّه قد صار في حال لا يمنع من لَحَاق هاء التأنيث ،وليس كذلك في باب "غَضْبانَ" في النكرة ؛لأنه في حال يمنع من لَحاق هاء التأنيث " (الرماني 2020 : 2073/4)، وهذا رأي جمهور البصريين في أن الألف والنون هاهنا ضارعتا ألفي التأنيث في "حمراء" ونحوهما بأنهما زائدتان (الزنجاني 2020: 1345/3)، والعلة عند جمهور الكوفيين محصورة في الوصف والألف والنون الزائدتان (الزنجاني2020 : 1345/3).

وأمّا شُرَّاح الكافية فيذهب ابن الحاجب إلى أن اشتراط العلمية والألف والنون في الاسم الممنوع من الصرف ؛ لأنه يقوي شبههما بألفي التأنيث ، ومثّل لذلك بـ "ندمان" لما نهايته الألف والنون ، وهي مشابهة لألفي التأنيث من حيث امتناع لحاقها تاء التأنيث فلا تقول في العلم " ندمانة " كما لا تقول " سكرانة " في "سكرى" (ابن الحاجب 996: 306/1).

وقد لخص العلويّ في شرحه للكافية مذاهب النحاة في امتناع صرف ما كان مختوماً الألف والنون فقال : ولأي شيءٍ يكون امتناعهما من الصرف فيه مذهبان : الأول : أن امتناعهما منحصر في العلمية وزيادة الألف والنون ، وهو المحكي عن الكسائي والفراء ، وهو مذهب عامة نحاة الكوفة ، فهذان العلتان متحققان في مثل "عِمران" و"عُثمان" وحجتهم في ذلك أن الذي وُجِد في هذه الأسماء علتان فرعيتان وقد تحقق أمرهما في الفرعية ، وهما العلمية وزيادة الألف والنون ، فهذا هو الداعي لمنع الصرف ، من غير تقرير المشابهة بينه وبين "حمراء"(العلوي 2023 :150/1)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وأمّا المذهب الثاني : فيذهب إلى أن هذه الأسماء وما يشاكلها لم تكن منصرفة لانعقاد الشَّبه بين الألف والنون وألف التأنيث في "حَمراء" ،وهذا رأي سيبويه (سيبويه1988 :3/315-316)،الأخفش من نحاة البصرة (العلوي 2023: 150/1) ، والذي عندهم أن "سكران" و"غَضبان" مُنِع من الصرف لمشابهته بنحو " حمراء" ، وشرطهم العلمية في نحو " عُثمان" (العلوي 2023: 150/1).

وقد ذهب العلوي في تقرير حجة منع صرف الأعلام من نحو :"ندمان" وإذ سميت به علماً امتناع دول التاء عليه كما امتنع دخولها على "حمراء" فلا تقول "حمراءةٌ" ، كما لا تقول : "ندمانةٌ" فعنده أن الألف والنون في الأسماء لا تكون مشابهة لألفي التأنيث إلّا باعتبار العلمية (العلوي 2023 : 151/1).

ومذهب ابن الحاجب في ذلك أن الألف والنون علة قامت مقام علتين ؛لأنَّها مشبهة لألف التأنيث ، وهذا مخالف لما ذهب إليه أكثر النُّحاة في أن الألف والنون يحتاج إلى علة أُخرى حتى يمنع الاسم من الصرف (ابن الحاجب : 307/1،هامش المحقق).

قال الرضي : " اعلم أنّ الألف والنون إنَّما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير" (الرضي : 157/1).

وذهب الرضي إلى أن اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون كان للمشابهة بينهما وبين الألف التأنيث ،اختلفوا فيهما ، فقال الأكثرون أنها تحتاج إلى سبب آخر للمنع ، فإنها لا تقوم بنفسها مقام علتين حتى تمنع الصرف بنفسها ، فشرطوا العلمية كما في نحو "عمران" والصفة كما في نحو : " سكران" (الرضي 1996: 158/1)، وذهب أخرون إلى أنها تقوم مقام علتين ، والعلمية في نحو ما ذُكر ليست سبباً ، بل الألف والنون وحدهما ، وبها يمتنع دخول زيادة التاء (الرضي : 158/1) ، وقد ضعّفه الرضي إذ قال :" والأول أولى ؛ لضعفهما فلا تقوم مقام علتين" (الرضي 1996: 158/1).

والمختار عند العلوي في شرحه على الكافية ما ذهب إليه نحاة الكوفة في تقريرهم اعتبار العلمية وزيادة الألف النون ، ويقول إن ما قاله نحاة الكوفة هو الأقيس الجاري على الأصول ؛ لأنَّ الأصل في منع الصرف يكون بأمرين متغايرين كما هو في أكثر علل منع الصرف (العلوي 2023 : 151/1) .

وأمّا الوصف على وزن "فعلان" فيمنع بشرطين ، الأوّل : أن تكون الوصفية فيه أصلية ، غير طارئة ، فإن كانت غير أصلية صُرِف ، والثاني : أن لا يؤنَّث بالتاء ، إمّا لكونه لا مؤنث له ، أو مؤنثه يكون على "فعلى" (يعقوب 1992: 86) ، ويذهب الرضي في شرح الكافية إلى أن العلة المانعة للوصف الذي على وزن " فعلان" هو أن لا يؤنَّث بالتاء ، إذ يقول : " وقيل وجود "فعلى" والأول أولى – يقصد به انتفاء "فعلانة" - ؛ لأنَّ وجود "فعلى" ليس مقصوداً لذاته ، بل المطلوب منه انتفاء التاء ؛ لأنَّ كل ما يجيء منه "فعلى" لا يجيء منه "فعلانة" في لغتهم إلّا عند بعض بني أسد" (الرضي1996 : 159/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وهذا الكلام مطابق لكلام العلوي في شرحه ، إذ يذهب إلى أن وجود " فعلى" ليس مقصوداً في نفسه كما يقول ، وإنّما المقصود تحقق امتناع دخول التأنيث عليها، فإذا امتنع دخول التاء عليها صار وجود "فعلى" ليس شرطاً بالذات (العلوي2023 : 153/1)، والذي يقرره الرضي ويقويه بالدليل أن تأثير الألف والنون ، و ليس التأنيث منه على "فعلانة" ، لا وجود " فعلى " ، والذي يتضح للباحث أن كلمة شراح الكافية تذهب لترجيح مذهب الكوفيين على مذهب سيبويه في العلة المانعة للاسم والوصف المنتهيين بالألف والنون (ينظر : الرضي1996 :159/1،والعلوي 2023: 153/1)، ويذهب باحث معاصر إلى أن عبارة سيبويه في مسألة العلة المانعة لـ "فعلان - فعلى" هي مضارعة "فعلاء" ،ثُمّ ذهب إلى أن النون في "فعلان" بدل من ألف التأنيث في "فعلاء" ، من العبارات المشكلة في كتاب سيبويه ؛لأنه علل هذا التعليل في منع الأوزان السابقة من الصرف (العمري : 2013، 4) .

وبعد هذه المذاكرة في أقوال النحاة يمكن للباحث أن يلخص جُلَّ أقوالهم بأن سيبويه قد اعتقد أن الألف والنون علة واحدة قامت مقام عليين ، وهو لا يرى أن الوصف على زنة " فعلان" ممتنع لعلتين وإنما هي الزيادة وحدها ، وأمَّا شُراح الكافية فيختلفون معه في ذلك ، إذ اتفقت كلمتهم على أن الألف والنون لا تقوم مقام علتين ، بل يشترط أن تكون هناك علة أُخرى حتى تمنع الأسماء المنتهية بالألف والنون من الصرف ، فمثلاً العلة في "غُفران" ليست الزيادة ، بل أنه مصدر شابه الفعل ، وبالتالي فهي علتان تمنع هذه الأسماء من الصرف .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

العلة الثانية : علة منع الصرف في الأسماء المعدولة :

توطئة :

العدل : "هو التغيير عن أصلٍ على جهة التضمين لمعناه لغير تخفيف اللفظ ، ولكن ليدلّ على هذا المعنى بعينه ببناء آخر من هذا اللفظ يصير بمنزلة الأعجمي في التغيير عن الأصل في حال التعريف وعلى جهة التضمين بذلك الأصل" (الرماني 2021: 2090/4).

فالعدل : "هو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعني الأصلي بشرط ألا يكون التحول لقلب أو تخفيف أو لإلحاق ،أو لزيادة معنى " (سفر2009 :201).

ويقسم العدل في العربيّة على قسمين : الأول : تحقيقي ، وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ، فلو صرفت الاسم لا يُفهم غير معناه الأصلي كما في نحو : "سَحَر" " ومَثنى" فإن الدليل فيهما ورود كل منهما بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف ، مع اتحاد المعنى في الصيغتين ، والثاني: العدل التقديري ، وهو الذي يَمنع العلم من الصرف ، فلم يجدوا في هذه الأعلام غير العلمية فأضافوا العدل اضطراراً لئلا يكون المنع للعلمية وحدها ، كما في :"عُمَر" فهو علم معدول من "عامِر" (يعقوب 1992: 103).

ومذهب سيبويه في منع الأسماء المعدولة اشتراطه العلمية والتكبير- أي عدم ورود مثل هذه الأسماء وهي مُحقرة - ، قال سيبويه : " ولا يجيء "عُمَر" واشباهه محدوداً عن البناء الذي أولى به إلّا وذلك البناء معرفة ، وكذلك جرى في الكلام فإن قلت : عُمَرٌ آخرُ صرفته ؛ لأنَّه نكرة فتحوَّل عن موضع عامِرٍ معرفة ، وإن حقَّرته صرفته ؛ لأنَّ "فُعيلاً" لا يقع في كلامهم محدوداً عن " فُوَيْعِلٍ "وأشباهه كما لا يقع "فُعَلٌ" نكرة محدوداً عن عامِرٍ فصار تحقيره كتحقير "عَمْرٍو"، كما صارت نكرته كصُرَدٍ واشباهه " (سيبويه 1988: 224-223/3).

ويذهب شراح الكافية إلى أن الأسماء المعدولة إنّما امتنعت من الصرف في نحو : "مثنى " , " ثُلاث " و" رُباع" لسببين : أحدهما : الصفة والعدل عن الصيغة الأصلية ، وهو التكرار إلى الواحد ، فالمعنى عندهم في قولهم :" جاء القوم أُحادَ" أي جاءوا واحداً واحداً (العلوي2023 : 119/1).

وهذه الذي ذكره العلوي هو رأي سيبويه ، فـ " أُحادُ " و"مثنى" و" ثُلاثُ " و" رُباعُ" لا ينصرف ؛ لأنه معدول عن صفة ، فهو عدلٌ عن : واحدٍ واحدٍ ، واثنين اثنين وهكذا(الرماني : 2096/4) ، وجاء في التنزيل قوله تعالى : (أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وثُلاَثَ وَرُبَاعَ) [فاطر : 1] واختلف النُّحاة في علة مَثنى وثُلاث ، فقيل : لأن العدل فيها من غير جهته ، وأنها نكرات باقية على أصل الأسمية ، والعدل يكثر في الأعلام ، والثاني : لأنَّها وصف بها ، فهي معدولة لسبب العدل والوصف ، وقيل : لأنَّها عدلت عدلين لفظي ومعنوي (الزنجاني 2020: 1358/3).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

يقول سيبويه : " وسألته عن " أُحاد وثُناء ومَثنى ، وثُلاثَ ورُباعَ " فقال : هو بمنزلة أُخَرَ ، وإنَّما حدّه واحداً واحداً ،واثنين اثنين ،فجاء محدوداً عن جهة فتُرك صرفه ، قلتُ : أفتصرفه في النكرة ؟ ،قال لا ؛ لأنَّه نكرة يوصف به نكرة " (سيبويه1988 :225/3) ، فمذهب سيبويه أن هذه الأسماء مُنعت من الصرف للعدل والصفة .

وأمَّا مذهب ابن الحاجب فيرى أن هذه الأسماء إنّما مُنعت من الصرف لعدلها لفظاً ومعنى ، فصار كأن فيها عدلين ، فأما عدل اللفظ فمن اثنين إلى ثُناء ومَثنى ، وأما المعنى فتغيير العدد المحصور بلفظ الاثنين أي إلى الأكثر من ذلك (ابن الحاجب1997 : 265/1 هامش المحقق).

وقد وافق الزجاج رأي سيبويه في أحد قوليه ، إذ يقول : " واعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكرة ،وإنَّما تُرك صرفه ؛لأنه عدل به عن "ثلاثة ثلاثة" و" أربعة أربعة" فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى ، وأنه صفة " (الزجاج 1982:44)

وممّا تقدم يضحُ للباحث أن شُرَّاح الكافية يتفقون مع سيبويه فيما ذهب إليه في أن المانع لصرف الأسماء المعدول هو العدل والوصف ، قال الرضي : " وعند سيبويه :أن منع الصرف في هذا العدل والوصف"

(الرضي1996 : 115/1) ، وقال العلوي : " إن امتناع صرفها إنما كان من أجل الصفة والعدل عم صيغته الأصلية ،وهو التكرار إلى الواحدة فمعنى قولنا :" جاء القومُ أُحادَ " ،أي واحداً واحداً فأشعر "أُحاد" بقولنا " واحداً واحداً " وهذا رأي سيبويه " (العلوي2023 : 119/1) ، ثُمَّ قال : " فالقول ما قاله سيبويه" (العلوي2023 : 119/1).

فالمشهور عند النحاة أن الأسماء " مثن وثُلاث ورُباع منعت من الصرف للصفة والعدل اللفظي والمعنوي ، وهو الخروج عن الصيغة الأصلية ، والمعنوي إفادة التكرير والتكثير ، وقد رجح ابن فلاح اليمني هذا المذهب وقواه في شرحه للكافية (ابن فلاح1422هـ: 209/1)، وأيضاً مذهب ركن الدين الاستربادي القول بما قاله سيبويه ؛ لأن الذي قرره أن الأعداد المعدولة غير منصرفة للعدل والصفة (الاستربادي1427هـ : 205/1) .

ويمكن للباحث القول بأن مذهب سيبويه في الأسماء المعدولة ، إنَّما مُنعت من الصرف ؛ لأنَّها خرجت عن بابها الأصلي وبهذا فإن العدل علة قامت مقام علتين عند سيبويه ، وخالفه شُرّاح الكافية في ذلك فعندهم أن العدل غير كافٍ لمنع الأسماء من الصرف ولابُدَّ من وجود علة أخرى العلمية أو الصفة أو الوزن حتى يمنع الاسم من الصرف .

ويرجح الباحث مذهب سيبويه في أن العدل علة كافية لمنع الأسماء من الصرف ولا تحتاج إلى على أخرى ، فهي علة قامت مقام علتين .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

العلة الثالثة : الجمع المتناهي :

توطئة :

تُعد صيغة منتهى الجموع من الأسباب الموجبة لمنع الأسماء من الصرف ، ويقصد بها أن الاسم يجمع ويجمع حتى لا جمع بعد .

فمن علل منع صرف بعض الأسماء في العربية أنّها تكون على وزن " مَفاعِل و مَفاعِيل" ويُسمى الجمع على هذين الوزنين بصيغ منتهى الجموع ، أو الجمع المتناهي ، وهو كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف ثانيها ساكن ، وإنّما سُمي بذلك ؛لأنّه لا يجوز أن يُجمع مرة أُخرى بخلاف كثير من أوزان جموع التكسير (يعقوب1992 : 53-54).

قال سيبويه :" هذا باب ما كان على مثال مَفاعِل ومَفاعِيلَ " (سيبويه1988 : 227/3) ، وعند سيبويه أن ما يجيء على مثال "مَفاعِل ومَفاعِيل" يُمنع من الصرف في المعرفة والنَّكرة (سيبويه1988: 227/3).

وممّا وقع فيه الخلاف بين سيبويه وشُرَّاح الكافية ما جاء موزوناً على "مَفاعِيل" وهي كلمة " سَرَاوِيل " ، قال سيبويه :" وأمّا َسَراوِيل فشيءٌ واحد ، وهو أعجمي أُعرب كما أَعرب الآجُرُّ ، إلَّا أن سَراوِيل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة" (سيبويه 229/1988:3).

وقد جمعه الجوهري على "السراويلات "وعنده كما قال سيبويه أنها أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (الجوهري1985 : 1729/5)، وسيبويه لا يجمعه هذا الجمع ، بل يجمعه على " سَرِيّيلات" ؛ لأنهم جعلوه جمعاً بمنزلة " دخاريض" (سيبويه1988 :493/3).

قال المُبرِّد :" وكذلك سَراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة لأنّها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصَّرْف ،نحو : قَناديل، ودهاليز ، فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس والمخصوص به الواحد " (المبرد 2009: 326/3).

قال الزبيدي في تاج العروس :" الأشهر في سَراوِيلَ منعُ صرفه" (الزبيدي1999 : 197/29) ، وقال وتمنع العجمة الصرف إذا كان الأعجمي منقولاً إلى العربي ، فسراويل أعجمي عربته العرب فيمنع من الصرف والتأنيث ، وأمّا إذا صُغّر فتقول فيه :" سُرَيِّيْل" فينصرف (الزبيدي 1999: 197/29).

وقال ناظر الجيش أنهم اختلفوا في "سراويل" فالأخفش يصرفه (ناظر الجيش 2007: 3972/8، والورد : 92) ، وقال أبو حيّان المشهور الصرف في "سراويل" في النكرة والمعرفة ، وبعض العرب يصرفونه في النكرة وهذا ما نقله الأخفش وسمع عن العرب من يقول : سروِلة (أبو حيّان 1995: 855/2).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وأمّا شُرَّاح الكافية فلا يتخلفون على أنه ممنوع من الصرف ، ولكن اختلافهم في علة المنع ، فمنهم مَن ذهب إلى أن العلة في "سراويل" هي العجمة ، ومنهم من ذهب إلى أنها صيغة منهى الجمع ، قال ابن الحاجب :" ولذلك اضطرب فيه ، قال قوم : إنه أعجمي حمل على موازنه في العربية كـ " مصابيح" " (ابن الحاجب 1997: 296/1)، ثُمّ قال : " وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير ، فيجعلون "سَراوِيل" جمعاً في التقدير لـ " سِرْوَالةٍ" (ابن الحاجب 1997: 296/1)، وجاء في كتاب سرائر العربية للجرجاني أن الأولى أن يقال على مذهب ابن الحاجب أن يقال إنها جمع تقديراً (الجرجاني : 2020، 200/1).

والذي عند ابن الحاجب أن هذه الصيغة لا تكون إلّا جمعاً ، والذي منعها من الصرف صيغة منتهى الجمع (الجرجاني : 2020، 200/1). ، ويذهب الرضي إلى أن سيبويه يمنع "سراويل" لا لسبب من أسباب المنع ، بل لموازنة غير المنصرف (الرضي 1996: 150/1) ، ونجد الرماني وهو من شراح كتاب سيبويه يقول : " و" سَراوِيل" لا ينصرف ؛لأنَّه على زنة جمع الجمع الذي لا يُجمع ، فهذا هو المذهب الصحيح" (الرماني 2021: 2103/4)، وممّا تقدم اتضح لنا أن شُرَّاح الكافية يذهبون إلى القول بأن "سراويل" إنّما مُنع من الصرف لأنه جاء على صيغة منتهى الجمع ، لا للعجمة كما ذهب إليه سيبويه (سيبويه 1988: 229/3)

وغيره كالمبرد (المبرد : 345/3) وابن السراج (ابن السراج1999 : 88/2، والفارسي ،1992 :56/3) ، وقال ابن فلاح في شرحه للكافية : التحقيق أن يقال أن الذي منع صرف "سراويل" الجمع المقدر ، وزوال الشبة بالأسماء الأعجمية (ابن فلاح 1422هـ: 247/1).

وأمّا العلوي فقد جاء بالقول القاطع في بطلان مَن ذهب إلى أن العجمة سبب منع "سراويل" وأنه لا نظير له في الآحاد ،وهو قول الفارسي (الفارسي 1992: 303)، فكما يجب صرف الذي لا يوجد له نظيرٌ في الآحاد ، فيجب صرف "مصابيح" معه وهذا باطل ؛ لأن "سراويل" قد وُجِد في الآحاد فتبطل هذه العلة (العلوي 2023: 143/1-144).

وأما الباحث فيمكنه القول إنّ الذي يراه سيبويه علة في منع الأسماء التي هي على صيغة منتهى الجموع أنها شابهت الأفعال في الثقل ، فالأفعال أثقل من الأسماء لذلك منعت من الصرف ، وأمَّا ما عليه شراح الكافية فيتفقون مع سيبويه في هذه العلة بأن الذي جعل هذه الأسماء ممنوعة من الصرف لثقلها ومشابهتها الأفعال .

العلة الرابعة : وزن الفعل :

توطئة :

تُعد الأسماء التي تأتي زنة الفعل ممنوعة من الصرف ، فالاسم الذي يُمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل يأتي على صور ثلاثة :

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أولها : أن يكون الاسم العلم على وزن خاص بالفعل ، نحو : "فهّم" ، والمبني للمجهول نحو : "كُرِّم" ، ونحو "أنطلق واستخرج وتقاتل " فإذا سميت بمثل هذه الأفعال مُنعت من الصرف للعلمية ووزن الفعل (سفر 2009: 345-346) ،فعند سيبويه إذا سميت بفعل مضعف العين مثل: ضَرَّب أو ضُرِّب فإنه لا ينصرف (سفر 2009: 346).

وثانيها : ما جاء على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه كَثُر في الفعل كصيغة " إفْعِل"، قال سيبويه : " وإذا سميت رجلاً بأضربْ أو أُقتلْ أو إذهبْ لم تصرفها وقطعتَ الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء ، لأنَّك قد غيرتها عن تلك الحال ألا ترى أنَّك ترفعها وتنصبها... إلَّا أنَّك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته في الأسماء التي شبهتها بها تحو : إثمدٍ وإصبعٍ وأُبلمٍ " (سيبويه1988: 199/3، والمبرد2009 : 314/3).

وثالثهما : العلم المشترك بين الاسم والفعل وشائع فيهما معاً ولكنَّه أنسب وأليق بالفعل ، قال سيبويه : " وزعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بضَارِب من قولك : ضاربْ وأنت تأمر فهو مَصْرُفٌ ، وكذلك إن سميت ضارَبَ وكذلك ضَرَبَ وهو قول وأبي عمرو والخليل" (يعقوب 1992: 180).

ويذهب شُرَّاح الكافيّة إلى موافقه سيبويه في علة منع الاسم الذي يكون على زنة " أَفعَلَ" ، قال سيبويه : " اعلم أنّ أفْعَل إذا كان صفةً لم ينصرف في نكرة ولا معرفة ؛ وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو أذهبُ وأَعْلَمُ " (سيبويه1988 : 193/3).

فعند النُّحاة الذي منع " أَفْعَلَ" من الصرف هو علة مجيئه في الفعل لا الاسم قال ابن السراج : " وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة " (ابن السراج 1999: 81/2) ، وقال ابن جني : " والسبب الأول وهو وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه ... وكذلك جميع ما اختص من الأمثلة بالفعل أو كان أكثر منه في الاسم" (ابن جني2008 : 231).

ولم يرتضِ ابن الحاجب هذا التعليل في منع صرف الاسم على زنة الفعل بأنه يغلب في الأفعال لا الأسماء قال : " هذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالباً في الفعل فإنه غير مستقيم لوجهين : أحدهما أنه رَدٌّ إلى جهالة ، إذ لا تُعرف كثرته على الاسم إلَّا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال ، والثاني : أنه باطل بـ " أفْعَلَ" فإنَّ " أَفْعَلَ" في الأسماء أكثر منه في الأفعال " (ابن الحاجب 1997: 311/1).

ويذهب الرضي إلى أن الذي حمل ابن الحاجب على مخالفة النُّحاة في علة منع الاسم الذي على وزن الفعل شيئين : أحدهما أنه رأي أن " فَاعَل" في الأفعال أغلب منه في الأسماء ، والثاني : رأى أن الأسماء مثل : أحمدَ وأحمر ، لا ينصرف وعند أن هذا الوزن في الاسم أغلب منه في الفعل (الرضي1996 : 163/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ويذهب العلوي في شرحه على الكافية أن ما قرره ابن الحاجب هو أولى من قول النُّحاة في علة منع الأسماء الموزونة بزنة الأفعال ، فالذي منعها أنَّها تشبه الفعل في الزيادة لا غلبة الوزن ، ثم قال يُريد أن كلام سيبويه يشير إلى أن هذه الأسماء منعت من الصرف بالزيادة لا بالغلبة التي قررها النُّحاة (العلوي2023 : 156/1-157) ، ثُم يبرهن العلوي القول ببطلان ما قاله النُّحاة غير سيبويه وابن الحاجب أن ما جاء على زنة " فاعَل" في الأسماء لا يكاد يوجد إلا في نحو " خاتَمٍ" وهو قليل (العلوي 2023: 157).

والخلاصة فيما تقدم أن شُرَّاح الكافية يوافقون سيبويه ولا يقدحون بعبارته في علة المنع في السماء الموزونة بزنة الفعل (ابن فلاح 1422هـ: 267/1).

خامساً : حكم الاسم إذا زالت عنه العلمية والتنكير :

قال ابن الحاجب : " وخالف سيبويه الأخفش في مثل " أَحْمَرَ" علماً ، إذا نُكِّرَ اعتباراً للصفة بعد التنكير" (ابن الحاجب 1997: 217/1).

مذهب ابن الحاجب أن ما زلت عنه صفة العلمية وهي مؤثرة فيه ، فبطلت ما كانت عليه العملية في كونها شرطاً مؤثراً في منع الصرف ، فإذا زلت في نحو :" سُعادُ ، زَينبُ ، وإبراهيمُ " فإن هذه الأسماء يشترط فيها العلمية ، فإذا زالت بطلت العلة في منع صرفها (العلوي 2023: 167/1).

وأما إذا سميت بـ " أَحْمَرَ" فمنع من الصرف للعلمية والزنة ، وإذا نُكِّرَ صُرِف ، قال سيبويه :" اعلم أن " أَفْعَلَ " إذا كان صفة لم يَنصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو : أَذْهَبَ ، وأَعْلَمَ " (سيبويه1988 : 193/3).

وهذا يعني أن ما جاء على زنة " أَفْعَلَ" كـ " أَحْمَرَ" لا ينصرف ؛لأنه بمنزلة الفعل ، فكما أن الفعل لا ينصرف قبل أن يكون اسماً ، ثم صار اسماً ، وجعلته نكرة ، فإنك صيرته إلى حاله إن كان صفة – أي قبل أن يُسمى به – وعلى هذا فإنه لا ينصرف في النكرة ولا المعرفة (الفارسي : 15/3-16)، وهذا مذهب سيبويه فإنه لا يصرفه لعودة الوصف بالتنكير (سيبويه 1988: 193/3، وابن الأثير الجزري1421هـ : 268/2) .

ومذهب الأخفش أن ما جاء على زنة " أَفْعَلَ" وزال عنه الوصف فإنه يُصرف ؛ لأن الوصف زال عنه بالتسمية لا بالتعريف ، ومن أمثلة ذلك قولهم : "أَجْدَلَ " للصقر ، و" أَفْعَى " للحية ، فبعضهم يجعله وصفاً بالنظر للمعنى فيمنعه (سيبويه1988 : 193/3،والزجاجي1982 : 10)، وبعضهم يجعله اسماً فيصرفه (الزجاجي1982 :10، ابن الأثير1421هـ:268/2) .

قال العلوي : " واعلم أنَّه لا خلافَ بينهما أنه غيرُ منصرفٍ في حالِ تعريفه للعلمية والزنة ، وإنَّما الخلاف بينهما إذا نكِّر بعد أن كان معرفةً " (العلوي 2023: 167/1). قال المبرد : إذا سُمي بـ " أَحْمَرَ" ثم نُكِّر ينصرف ، لأنه إنما امتنع من الصرف في النكرة ، فإذا أُزيل عنه بالتعريف فصار بمنزلة " أَفْعَلَ" الذي لا يكون نعتاً ، وهذا مذهب الأخفش أيضاً (المبرد2009 : 312/3).

وقد أشكل ابن الحاجب على سيبويه بنحو : " حَاتِمٍ " و" ضَارِبٍ" إذا سميت بهما ، فلماذا لم يمنعا من الصرف للعلمية والصفة ، وهو مصروف بالإجماع لأن الوصفية فيه أصلية ، ثُم اعتذر له بأن ما منع باب "حاتِم" بأن المانع خاص ، وهو أن الصفة فيه أصلية ومعتبرة ما لم تجامع العلمية ، والذي اختاره شُرَّاح الكافية ورجحوه مذهب سيبويه وهو مما اتفقت كلهمتهم عليه أن مذهب سيبويه أولى في منع " أَحْمَرَ" وصرف " حاتم" في اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحققها في المعنى (ابن الحاجب 1997: 310/1).

وقال العلوي : " والمختار ما قاله سيبويه ؛ لأنَّ الوصفية في " أحمر" مستحقة بالأصالة ، والعلمية حالة عارضة تزول بأدنى عارض في التنكير ، ولا شك أن الأمور العارضة لا تعارض الأمور الأصلية " (العلوي2023 : 168/1).

وخلاصة الرأي في هذه المسالة : أنه إذا كان الوصف في أصل الوضع ، ولم يكن عارضاً فيصرف الاسم كما في " حَاتِم" ، فالوصف ليس في أصل الوضع بل يكون طارئاً ولم يكن مؤثراً فيصرف وهذه هو مذهب الأخفش والمبرد ، وأمَّا شُرَّاح الكافية فيتابعون سيبويه في أن الوصف شرطه أن يكون في الأصل فوجب منع الاسم من الصرف لسببه ، ويذهب الجرجاني في سرائر العربية إلى أن الأخفش لم يأتِ بمقنع في صرف ما تحققت فيه الوصفية الأصلية (الجرجاني2023 : 221/1).

❖ **خاتمة البحث والنتائج :**

الحمد لله في أول البحث وفي آخره ، كما مَّن علينا أن نحمده في خواتيم أمورنا ، ومفاتيح أعمالنا ، وبعد هذه الجولة في بحث العلل المانعة للصرف بين أشهر النحاة على مختلف العصور توصل البحث إلى نتائج أبرزها :

1.اختلف شُرَّاح الكافية مع سيبويه في علة منع الأسماء المنتهية بـ " الألف والنُّون" ، فندهم أن الألف والنون علة قامت مقام علتين ، وأمَّا سيبويه فعند الألف والنون ومشابهتها للأسماء المنتهية بالتاء .

2.اتفق شُرَّاح الكافية مع سيبويه في علة منع الأسماء المعدولة فعندهم وعنده أنها مُنِعت من الصرف لكون العدل أصلي وثابت في هذه الأسماء .

3.خالف شُرَّاح الكافية مذهب سيبويه في علة منع الأسماء نحو :"سَراويل" فعنده أنها مُنِعت للعلمية والجمعة ، وعند الشُرَّاح أنها مُنِعت ؛لأنَّها جاءت على صيغة منتهى الجموع .

4.وافق شُراح الكافية مذهب سيبويه في علة منع الأسماء التي جاءت على وزن الفعل.

❖ **المصادر والمراجع :**

1.ابن الأثير : المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات (606هـ) ، 1421هـ، البديع في علم العربية ، الجزء الأول بتحقيق : الدكتور فتحي أحمد علي الدين ، والجزء الثاني بتحقيق : الدكتور صالح حسين العايد ، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى.

2.ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان(ت646ه). 1997م ، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، دراسة وتحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ،مكتبة المكرمة.

3.ابن الحاجب أبو عمرو عثمان (ت646ه) 1980م ، شرح الوافية نظم الكافية ، دراسة وتحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

4.ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (316ه) 1999م ، الأصول في النحو ، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان،

5.ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ) اللمع في العربية 1985م، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

6.ابن فلاح ، العلامة منصور بن فلاحٍ اليمني (ت680ه) 1422ه، شرح الكافية ، دراسة وتحقيق: د. نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، جامعة أم القرى.

7.ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(643ه) . 2015م . شرح المفصل ، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

8.أبو حيّان ، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت 745هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1418ه – 1998م . تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

9.الأزهري ، أبو منصورٍ محمد بن أحمد(ت370ه) ، تهذيب اللغة ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الصادق للطباعة والنشر.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

10.الاسترابادي ، رضي الدين(ت686ه) 2000م ،شرح الكافية ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.
11.الاسترابادي ، ركن الدين الحسن بن محمد بم شرف شاه(ت 715هـ) 1427هـ ،شرح الكافية ، تحقيق الدكتور حازم سليمان الحلي ، المكتبة الأدبية المختصة .
12.الجرجاني ، الشيخ العلامة محمد بن علي (كان حيا سنة 730هـ) 2023م ،سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية ، تحقيق مصطفى محمود أبوالسعود ، المكتبة الخيرية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر- القاهرة
13.الجوهري ، اسماعيل بن حماد(393ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان.
14.الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (384ه) شرح كتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، تقديم: د. عياد عبد الثبيتي، دار عمار للنشر والتوزيع، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
15.الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(1205ه)،تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق: مصطفى حجازي، د.ت.
16.الزجاج ، أبو إسحاق (ت 311هـ) ما ينصرف وما لا ينصرف1971م. ، تحقيق هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
17.الزنجاني ، أبو المعالي عزالدين عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب ابن أبي المعالي الخرجي(ت 655هـ) الكافي في شرح الهادي ، دراسة وتحقيق الاستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال ، دار النوادر.
18.سفر ، الدكتور عبدالعزيز علي ، الممنوع من الصرف في اللغة العربية،2009م، عالم الكتب ، القاهرة.
19.سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) الكتاب ، , تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه - 1988 م .
20.السيرافي ، أبوسعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت 368هـ) 2008م، شرح كتاب سيبويه تحقيق أحمد حسن مهدلي ،و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
21.ظاهر ، أحمد عبدالله ، مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسي ، 2013 ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد الخامس عشر ، السنة الخامسة ، 2013 ، https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss11.846
22.العلوي ، الإمام المؤيد عماد الإسلام يحيى بن حمزة(ت 749هـ) الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية :2023، تحقيق وتعليق : أ.د شريف عبدالكريم محمد النجار ، و أ.د علي محمد أحمد الشهري ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، دار عمّار للنشر والتوزيع.
23.العمري ، محمد بن علي ، مواقف العلماء من نصوص سيبويه في (فعلان فعلى) 2013م ، المجلد الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد 9 ، العدد 4، كانون أول.
24.الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (377هـ) 1990، التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة القاهرة.
25.الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (377ه). 1969م، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1.
26.المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285ه)المقتضب ، 2010م ، . تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

27.ناظر الجيش ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت778ه) 2014م ،تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد ، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

28.الورد ، الدكتور عبدالأمير محمد أمين ، منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية1975م منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت ، دار التربية.

29.يعقوب ، الدكتور إميل بديع ، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ،1992م.، دار الجيل –بيروت.

Sciences, Issue Eleven

- Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf al-Gharnati al-Andalusi (d. 745 AH), Irtishaf al-Darb min Lisan al-‘Arab, edited by Dr. Rajab ‘Uthman Muhammad, Maktabat Al-Khanji, Cairo, 1418 AH – 1998 AD.
- Al-‘Alawi, Imam Al-Mu’ayyad ‘Imad al-Islam Yahya bin Hamza (d. 749 AH), Al-Azhar al-Safiyya fi Sharh al-Muqaddima al-Kafiya, edited and commented by Prof. Dr.
- Al-‘Umari, Muhammad bin Ali, Mawaqif al-‘Ulama’ min Nusūs Sibawayh fi (Fa‘lan - Fu‘la), Jordanian Journal of Arabic Language and Literature, Vol. 9, Issue 4, December 2013.
- Al-Azhari, Abu Mansur Muhammad bin Ahmad (d. 370 AH), Tahdhib al-Lugha, edited by Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Sadiq for Printing and Publishing.
- Al-Farisi, Abu Ali Al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghafar (d. 377 AH), Al-Ta‘liqa ‘ala Kitab Sibawayh, edited and commented by Dr. ‘Awad bin Hamad Al-Qawzi, Al-Amanah Press, Cairo, 1990.
- Al-Farisi, Abu Ali Al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghafar (d. 377 AH), edited by Dr. Hassan Shadhli Farhud, 1st edition, 1969.
- Al-Istarabadi, Radi al-Din (d. 686 AH), Sharh al-Kafiya, edited by Dr. Abdul Al-Salim Makram, ‘Alam Al-Kutub, Cairo, 2000.
- Al-Istarabadi, Rukn al-Din al-Hasan bin Muhammad bin Sharaf Shah (d. 715 AH), Sharh al-Kafiya, edited by Dr. Hazem Sulaiman Al-Hilli, Al-Maktaba Al-Adabiya Al-Mukhtassa, 1427 AH.
- Al-Jawhari, Ismail bin Hammad (d. 393 AH), Al-Sihah: Taj al-Lugha wa Sihah al-‘Arabiyya, edited by Ahmad Abdul Ghafur Attar, Dar Al-‘Ilm Lilmalayin, Beirut, Lebanon.
- Al-Jurjani, Sheikh Al-Allama Muhammad bin Ali (active in 730 AH), Sara’ir al-‘Arabiyya fi Sharh al-Wafiya al-Hajibiyya, edited by Mustafa Mahmoud Abu Al-Saud, Al-Maktaba Al-Khayriyya for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, Egypt, 2023.
- Al-Mubarrad, Abu al-‘Abbas Muhammad bin Yazid (d. 285 AH), Al-Muqtadab, edited by Muhammad Abdul Khaliq Azimah, ‘Alam Al-Kutub for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, Lebanon, 2010.
- Al-Rummani, Abu al-Hasan Ali bin Isa al-Rummani (d. 384 AH), Sharh Kitab Sibawayh, edited by Dr. Sharif Abdul Karim Al-Najjar, introduction by Dr. ‘Ayad Abdul Thubaiti, Dar Ammar for Publishing and Distribution, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, and Translation, Cairo.
- Al-Sirafi, Abu Sa‘id Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzuban (d. 368 AH), Sharh Kitab Sibawayh, edited by Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2008.
- Al-Ward, Dr. ʿAbd al-Amīr Muḥammad Amīn, The Methodology of Al-Akhfash Al-Awsaṭ in Grammatical Studies, Al-Aʿlamī Foundation Publications, Beirut, Dār al-Tarbiyah, 1975.
- Al-Zabidi, Muhammad Murtada Al-Husseini Al-Zabidi (d. 1205 AH), Taj al-‘Arus min Jawahir al-Qamus, edited by Mustafa Hijazi.
- Al-Zajjaj, Abu Ishaq (d. 311 AH), Ma Yansarif wa Ma La Yansarif, edited by Huda Mahmoud Qara’a, Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, 1971.
- Al-Zanjani, Abu al-Ma‘ali ‘Izz al-Din Abdul Wahhab bin Ibrahim bin Abdul Wahhab bin Abi al-Ma‘ali al-Khariji (d. 655 AH), Al-Kafi fi Sharh al-Hadi, edited by Prof. Dr. Mahmoud bin Yusuf Fajal, Dar Al-Nawader.
- Ibn al-Athir: Al-Mubarak bin Muhammad al-Shaybani al-Jazari Abi al-Sa’adat (d. 606 AH), Al-Badi’ fi ‘Ilm al-‘Arabiyya, Vol. 1, edited by Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, and Vol. 2, edited by Dr. Saleh

Hussein Al-Ayed, Makkah: Center for the Revival of Islamic Heritage at the Institute of Scientific Research, Umm Al-Qura University, 1421 AH.

- Ibn al-Hajib, Abu ‘Amr ‘Uthman (d. 646 AH), Sharh al-Wafiya Nazm al-Kafiya, edited by Dr. Musa Banai Al-Alili, Al-Adab Press, Najaf Al-Ashraf, 1980.
- Ibn al-Hajib, Jamal al-Din Abu ‘Amr ‘Uthman (d. 646 AH), Sharh al-Muqaddima al-Kafiya fi ‘Ilm al-I’rab, edited by Jamal Abdul-Ati Mukhaimar Ahmad, Nizar Mustafa Al-Baz Library, Makkah, 1997.
- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin al-Sarraj al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), Al-Usul fi al-Nahw, edited by Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, Lebanon, 1999.
- Ibn Falah, Al-Allama Mansur bin Falah al-Yamani (d. 680 AH), Sharh al-Kafiya, edited by Dr. Nassar bin Muhammad bin Hussein Hamid Al-Din, Umm Al-Qura University, 1422 AH.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath ‘Uthman (d. 392 AH), Al-Luma‘ fi al-‘Arabiyya, edited by Hamid Al-Mu’min, ‘Alam Al-Kutub, Maktabat Al-Nahda Al-Arabiya, 1985.
- Ibn Ya‘ish, Muwaffaq al-Din Ya‘ish bin Ali bin Ya‘ish al-Nahwi (d. 643 AH), Sharh al-Mufassal, edited by Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, Dar Saad Al-Din for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, Egypt, 2015.
- Nāẓir al-Jaysh, Muḥibb al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad (d. 778 AH), Tamhīd al-Qawāʿid fī Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid, edited and studied by Dr. ʿAlī Muḥammad Fākher and colleagues, Dār al-Salām for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, Cairo, 2014.
- Sharif Abdul Karim Muhammad Al-Najjar and Prof. Dr. Ali Muhammad Ahmad Al-Shihri, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, and Translation, Dar ‘Ammar for Publishing and Distribution, 2023.
- Sibawayh, Abu Bishr ‘Amr bin ‘Uthman bin Qanbar (d. 180 AH), Al-Kitab, edited and explained by Abdul Salam Muhammad Harun, Maktabat Al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1408 AH – 1988 AD.
- Sources and References:
- Sufar, Dr. Abdul Aziz Ali, Al-Mamnu‘ min al-Sarf fi al-Lugha al-‘Arabiyya, ‘Alam Al-Kutub, Cairo, 2009.
- Yaʿqūb, Dr. Imīl Badīʿ, Prohibition of Declension Between Grammarians’ Schools and Linguistic Reality, Dār al-Jīl, Beirut, 1992.

Zaher, Ahmad Abdullah. “Areas of Syntactic Analysis According to Abu Ali Al-Farisi,” 2013, Lark Journal for Philosophy, Linguistics, and Social, Year Five, 2013 https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss11.846

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية